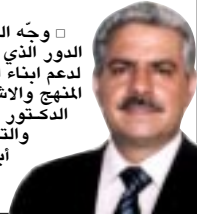




المقدمة للوزارة عبر وزارة المغتربين التي أصبحت قضايا الجاليات من اختصاصها.. معرباً عن استعداد التربية للإبقاء بأي طلبات للجاليات تتعلق بالمناهج الدراسية أو الموجهين أو المشرفين التربويين لما من شأنه ربط الأجيال الليبية المهاجرة بقضايا الوطن وهموم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وجه النائب علي مسعد اللهي سؤالاً حول الدور الذي تقوم به وزارة التربية والتعليم لدعم أبناء الجاليات الليبية في المهجر من حيث المنهج والإشراف على ما يتعلمونه؟ الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم في رده عليه أكد رفد وزارته أبناء الجاليات الليبية في المهجر بالكتب الدراسية حسب الطلبات



على خلفية موقفهم من التصويت لهيئة مكافحة الفساد:

برلمانيون: الانسحاب وعرقلة القضايا الوطنية دأب كتلة المشترك

● لا عجب أن يتسحب أعضاء كتلة المشترك في البرلمان من التصويت لانتخاب الهيئة العليا لمكافحة الفساد فهذا دأبهم ونهجهم أمام القضايا الوطنية حسب برلمانيين تحدثوا للميثاق...

● توفيق الشرعي



الوطنية، حيث أصبح الوضع عادة لديهم وكلما وقف البرلمان أمام عمل وطني نجد أعضاء المشترك في المجلس يتنصلون من الموضوع... مستأنساً؛ لندري هل يظنون أن الشارع راض عن تصرفاتهم هذه والتي لا تمت إلى مصلحة الوطن بآية

● النائب أحمد ناصر شايح يرى أن انسحاب أعضاء المشترك في المجلس من التصويت لانتخاب الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ظاهرة غير حضارية.. ويضيف: كان يفترض تبادل الآراء داخل القاعة والاحترام للصندوق مادام وهو خيار الجميع وقد رضينا به وسلمنا بنتائج..

ويؤكد شايح: أن مجلس الشورى رفع إلى مجلس النواب بـ ٣٠٠٠ أسماً وفقاً للقانون والانسحاب بعض الأعضاء من الثلاثين لا يؤثر على القانون ويقول: ما حدث من قبل كتلة المشترك بغير الاستغراب.

● امتداد طبيعي للتخاذل!!

● ويبقى انسحاب برلمانيي المشترك من التصويت هو امتداد طبيعي للكثير من حالات التخاذل التي لازمت أحزابهم في الكثير من محطات الإصلاح التي ينتهجها المؤتمر الشعبي العام وحكومته بعد قول النائب محمد رشاد العلمي والذي اعتبر تصرف أعضاء المشترك في البرلمان نوعاً من المزادة.. منوها بأن ذلك لا يجسد إلا إحدى صور الفشل التي تلازم هذه الأحزاب طيلة السنوات الماضية فهو ليس أول انسحاب لهم فقد تكرر هذا في أكثر من قضية وطنية.. وقال: انسحابهم كان سبباً أرادوا من خلاله إيهام الناس بأنهم ضد هذه الهيئة..

تتصل

● من جانبه يقول عضو البرلمان ناجي أحمد الشيخ: بأن ما جرى الأسبوع الماضي من قبل كتلة المشترك ليس بجديد عليهم ويبقى بعدم جديتهم مع القضايا

رئيس لجنة الدفاع والأمن في البرلمان لـ «الميثاق»:

قانون السلاح سيقره المجلس.. والاختلاف حوله شيء طبيعي!!

فيصل عساج

● رغم أنه أرجى إلى أجل غير مسمى يبقى قانون السلاح النافذة المأمولة التي سترى من خلالها مجتمعاً مدنياً يتجول هنا أو هناك في مختلف عواصم المحافظات دون أسلحة.. لكن فقرة واحدة من هذا القانون اتجهت به إلى المجهول إثر جدل حاد بين المؤيد والمعارض لنص الفقرة «٤» من المادة (٣)..

النائب محمد الحاروي رئيس لجنة الدفاع والأمن التابعة للبرلمان يكشف هنا عن أسباب تأجيل القانون وبعض النقاط الأخرى المتعلقة به، حيث يقول: بناء على إحالة هيئة رئاسة المجلس بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢ مشروع تعديل قانون تنظيم حمل الأسلحة النارية والنشائر والأتجار بها إلى لجنة الدفاع والأمن لدراسته ومناقشته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس وفي ضوء ذلك عقدت اللجنة عدة جلسات لمناقشة مادة مادة، وقدمته إلى المجلس للمداولة في القاعة ومن ثم إقراره..

سبيلتي قبولا

● وبخصوص ما إذا أقر من قبل المجلس وعن كيفية تطبيق هذا القانون يقول الحاروي: إن شاء الله سيطبق على الواقع ولكن بتكاتف وتعاون الجميع وقوة القانون والحزم والجد من قبل السلطات النافذة والجهات المسؤولة.. ومن المهم أن يكون هناك تعاون أيضاً من قبل أبناء المجتمع لا مصلحة التي يكتفها القانون ستقره في الواقع وسبيلتي قبولا لدى الجميع..

وفي رده على سؤال عن أسباب سواجحة هذا القانون بعض الاعتراضات من قبل بعض أعضاء المجلس؟ يجيب رئيس لجنة

● الاسم محمد صبار علي عبدالله الجماعي (٢٨٧) من مواليد ١٩٥٤م، متزوج وله ١٠ أولاد.. عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام. شارك في معارك الدفاع عن الثورة الليبية، عضو منظمة مناضلي الثورة والدفاع عن الوحدة. أسهم بدور فاعل في المجالين التشريعي والرقابي في إطار مجلس الشعب التأسيسي ومجلس الشورى والنواب. شارك في الدفاع عن الوحدة وترسيخ الشرعية الدستورية. له دور نشيط وطني معروف ومن المساهمين في تأسيس الحركة التعاونية والمجلس الحلية. قدم خدمات اجتماعية وخيرية جليلة، كما أسهم في تحقيق العديد من المنافع الخيرية المهمة. عضو مجلس النواب.

سيرة برلماني



ويبقى النقاش مستمرا

قانون المناقصات والمزايدات يستهدف إيجاد إطار قانوني لحماية المال العام

● يُعد قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية الذي لا يزال يناقش لدى أعضاء مجلس النواب -ضمن مجموعة التشريعات الهادفة إلى إصلاح القطاع الاقتصادي والتجاري وتحسين أجواء الاستثمار كجزء لا يتجزأ من متطلبات مواصلة جهود بلادنا، ولاهية هذا الموضوع والإشكالات التي رافقته خلال السنوات الماضية فقد تم طرح التصويت والاختيار لأفضل المرشحين..

● وبالرغم أن النائب عبوض السقطري: يرى أن الانسحاب من حقهم.. إلا أنه يبيد استغرابه مشاركة أعضاء المشترك في المجلس لكل الإجراءات التي تمت من قبل هيئة رئاسة المجلس واللجان المكلفة بإعداد التقرير قالوا ملاحظاتهم وطرحوا ماعندهم أثناء إعداد التقرير الخاص بإنشاء هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد وأخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار من قبل اللجنة المكلفة، ويقول: إذا لا يوجد مبرر لانسحابهم وإن كان هذا في الأخير من حقهم.. فقد تنازلوا عن حقهم في التصويت والاختيار لأفضل المرشحين..

● اقتراح تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات ومراجعة السقف المالي لكل مستوى وتقديمها إلى مجلس الوزراء.. كما أن لها الحق في النظر والبث في الشكاوي والتظلمات المرفوعة إليها من المتقاضين والمزايدين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة طبقاً لأحكام القانون واللوائح، وكذلك إحالة أية مخالفات أو خروقات تتعلق بالمناقصات والمزايدات قد ترتك في أية جهة من الجهات المختصة لأحكام هذا القانون إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأن مرتكبيها، وكذا إبلاغ اللجنة العليا لمكافحة الفساد بأية قضية من قضايا الفساد في مجال المناقصات والمزايدات ورفع تقارير دورية عن نشاطها إلى رئيس الجمهورية.

● ويبيد النائب عبوض السقطري: يرى أن الانسحاب من حقهم.. إلا أنه يبيد استغرابه مشاركة أعضاء المشترك في المجلس لكل الإجراءات التي تمت من قبل هيئة رئاسة المجلس واللجان المكلفة بإعداد التقرير قالوا ملاحظاتهم وطرحوا ماعندهم أثناء إعداد التقرير الخاص بإنشاء هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد وأخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار من قبل اللجنة المكلفة، ويقول: إذا لا يوجد مبرر لانسحابهم وإن كان هذا في الأخير من حقهم.. فقد تنازلوا عن حقهم في التصويت والاختيار لأفضل المرشحين..

● اقتراح تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات ومراجعة السقف المالي لكل مستوى وتقديمها إلى مجلس الوزراء.. كما أن لها الحق في النظر والبث في الشكاوي والتظلمات المرفوعة إليها من المتقاضين والمزايدين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة طبقاً لأحكام القانون واللوائح، وكذلك إحالة أية مخالفات أو خروقات تتعلق بالمناقصات والمزايدات قد ترتك في أية جهة من الجهات المختصة لأحكام هذا القانون إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأن مرتكبيها، وكذا إبلاغ اللجنة العليا لمكافحة الفساد بأية قضية من قضايا الفساد في مجال المناقصات والمزايدات ورفع تقارير دورية عن نشاطها إلى رئيس الجمهورية.

● اقتراح تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات ومراجعة السقف المالي لكل مستوى وتقديمها إلى مجلس الوزراء.. كما أن لها الحق في النظر والبث في الشكاوي والتظلمات المرفوعة إليها من المتقاضين والمزايدين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة طبقاً لأحكام القانون واللوائح، وكذلك إحالة أية مخالفات أو خروقات تتعلق بالمناقصات والمزايدات قد ترتك في أية جهة من الجهات المختصة لأحكام هذا القانون إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأن مرتكبيها، وكذا إبلاغ اللجنة العليا لمكافحة الفساد بأية قضية من قضايا الفساد في مجال المناقصات والمزايدات ورفع تقارير دورية عن نشاطها إلى رئيس الجمهورية.



سقاط!!

● بعد أن أذن رئيس الجلسة - يجيب الراعي لأحد الأعضاء (يق) البرلمان للحديث ظل النائب (يق) علي المكرفون) الذي لم يعمل فلاحظ رئيس الجلسة المكرفون الذي أمام عبدالجليل جازم مفتوحاً فصرخ «ماحدثي بسافط وعمره فوق السبعين.. بطل اللعب بالمكرفون عابدالجليل ولو أنت مهندس تعسال هنا عندنا...»

عن نفسه: «أقسم بالله ما هو أنا اللي فتحه.. هذا مش مكرفوني!!»

نسيان!!

● بعض الأعضاء يستغلون مجيئ الجانب الحكومي ليكيلوا لهذا الوزير أو ذلك عبارات الشكر والعرفان لجيشه إلى المجلس ويتذلون في صدحه حد نسيان الأسئلة التي استعدوه من أجلبها.. والتي لا تسمن ولا تغني من جوع.

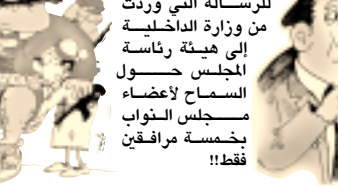


من شرفة البرلمان

أعضاء المجلس يوضع حد لذلك من أجل استكمال تنفيذ المشروع.. نائب رئيس البرلمان يجيب الراعي رد عليه: «هذا عليكم في الحكومة مش على البرلمان!!»

سبعة

● لاحظنا استمارة لدى بعض الأعضاء تحدد المرافقين بسبعة أشخاص.. خلافاً للرسمية التي وردت من وزارة الداخلية إلى هيئة رئاسة المجلس حول السماح لأعضاء مجلس النواب بخمسة مرافقين فقط!!



عرقلة

● وزير الأشغال اتهم بعض المواطنين -ببعض الأسبوع قبل الماضي- بعرقلة تنفيذ مشروع طريق دمكار- الحسينية مطالباً

